

قلق غربي كبير حيال الأنشطة النووية لإيران

روما - أعربت الولايات المتحدة

وفرنسا وألمانيا وبريطانيا السبت عن "قلقها الكبير والمتنامي" حيال النشاطات النووية لإيران، ودعت طهران إلى "تغيير موقفها" إثر اجتماع لقادة هذه الدول على هامش قمة مجموعة العشرين في روما.

وأوردت الدول الأربع في بيان مشترك "نحن مقتنعون بأنه لا يزال ممكنا التوصل سريعا وتنفيذ اتفاق حول معاودة احترام خطة العمل الشاملة المشتركة التي وقعت في 2015 من جانب إيران وست قوى كبرى بهدف ضمان أن يكون البرنامج النووي الإيراني محصورا على المدى البعيد باغراض مدنية تمهيدا لرفع العقوبات"، مؤكدة أن "هذا الأمر لن يكون ممكنا إلا إذا غيرت إيران موقفها".

وفي وقت سابق قالت طهران إنها ستستأنف المحادثات مع القوى العالمية في نوفمبر لإحياء الاتفاق الذي أبرم في العام 2015 بشأن برنامج إيران النووي، بعد توقف استمر خمسة أشهر. وأجرت إيران ست جولات من المفاوضات غير المباشرة في فيينا مع إدارة الرئيس جو بايدن بشأن العودة إلى الاتفاق لكن المحادثات توقفت في يونيو مع وصول رئيس جديد متشد إلى السلطة في طهران.

بايدن وماكرون وميركل وجونسون أكدوا أن أنشطة إيران والعقوبات التي تعترض وكالة الطاقة الذرية يهددان المحادثات النووية

وبعد اجتماعهما في روما اتفق الرئيسان الأمريكي جو بايدن والفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون "على أن استمرار التقدم في النشاطات النووية الإيرانية والعقوبات التي تعترض عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية يهددان إمكانية العودة إلى الاتفاق".

ويقترض أن تراقب الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشاطات إيران النووية.

وفي بيان مشترك قال القادة إنهم عازمون على "ضمان عدم تمكن إيران من تطوير أو امتلاك سلاح نووي".

وأشاروا إلى أنهم يتشاركون "القلق الكبير والمتنامي من أنه فيما امتنعت إيران عن العودة إلى المفاوضات (...) سرّعت وتيرة خطوات نووية استفزازية مثل إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب واليورانيوم المخصب".

وأورد في 2015 اتفاق في فيينا بين الجمهورية الإسلامية ومجموعة + 5 1 (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا) بنص على تخفيف العقوبات الدولية مقابل تقييد برنامج إيران النووي ووضع ضمانات لعدم تطويرها قنبلة ذرية.

وانسحبت واشنطن في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب من الاتفاق أحاديا عام 2018 وأعاد فرض عقوبات على إيران نص الاتفاق على رفعها. في المقابل تخلت طهران تدريجيا عن قيود واردة في الاتفاق.

وأعرب الرئيس الأمريكي جو بايدن عن استعداده للعودة إلى الاتفاق شرط أن تعاود إيران الوفاء بالتزاماتها بالتزامن مع ذلك.



سعي مستمر لدفع إيران للعودة إلى محادثات فيينا



الصدر يقدم نفسه كرجل دولة

مقتدى الصدر يقدم مقرات ميليشياته عربونا لقيادة الدولة

قرار زعيم التيار الصدري يُفاقم الضغوط على الميليشيات الموالية لإيران

التعامل مع المسؤول الصدري السابق محمد الكعبي، مؤكدا عدم جواز التعامل معه على أنه جزء من التيار، قائلا "إنه لا يمثلنا في وزارة الكهرباء، فيمنع التعاطي معه على الإطلاق، ويُنظر في الشبهات الواردة حوله في وزارة الكهرباء من تعيينات وغيرها".

الصدر أعلن التبرؤ من أحد قيادات تياره بسبب الشبهات التي تلاحقه بتنظيم تعيينات غير مشروعة بوزارة الكهرباء

ويقول موالون لتيار الصدر إن هذه الخطوة هي بداية حملة لتطهير صفوف التيار من المتهمين بقضايا فساد، واستغلال مناصبهم الحكومية لأغراض الإثراء غير المشروع. وإن الصدر يريد أن يبدأ بتيابه مكافحة الفساد والمحسوبية والبيروقراطية الفاشلة.

ولكن الانطباع السائد هو أن "العربونات" التي يقدمها الصدر ما تزال مجرد استعدادات مبدئية في مقابل تولي السلطة. وأنه في حال لم يستطع أن يحصل على ما يريد، فإنه سيعود لقلب الطاولة من جديد، كما فعل عدة مرات من قبل، فالميليشيات التي يقودها تم حلها، كما تم تغيير اسمها عدة مرات وفي مناسبات مختلفة، ولكنها عادت لتتشكل من جديد مع كل منعطف أراد الصدر أن يفرض نفسه فيه كقوة سياسية لا يمكن تجاوزها.

وتشكل الخطوة التي اتخذها الصدر ضغطا على الأحزاب الولائية التي ما تزال تهدد بمنافسته على تشكيل الكتلة الأكبر التي تُخوّل بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. ويحاول الصدر من خلالها أن يظهر كقوة قادرة على قيادة دولة. وليس على غرار تلك الأحزاب التي جمعت بين الأمرين ولم تخدم إلا ميليشياتها على حساب سلطة الدولة.

وكان الصدر قد لوح في وقت سابق باتخاذ خطوات صارمة لوقف التدخل الواضح في شؤون العراق مشددا على أنه سيتم فتح حوار عالي المستوى مع دول الجوار التي تتدخل في الشؤون العراقية السياسية والأمنية وغيرها من التدخلات مطلقا.

واعتبر الصدر الذي حاز تياره السياسي على أعلى مقاعد في البرلمان "أنه في حال استجابت تلك الدول" التي لم يسعها فإنه سيرحب بالأمر، أما في حال استمرت في التدخل فعندها "سنبجأ إلى الطرق الدبلوماسية والدولية المعروفة لمنع ذلك".

وحذر من أن أي فعل يعتبر مساسا بالسيادة العراقية "سيكون بابا لتقليص التمثيل الدبلوماسي أو غيره من الإجراءات الصارمة المعمول بها دوليا وإقليميا"، مؤكدا أنه سيعمل على حماية الحدود والمنافذ والمطارات والتشديد في التعامل مع تلك الدول، ما يشير بوضوح إلى إيران وتركيا.

واتخذ الصدر خطوة أخرى بإعلانه التبرؤ من أحد قيادات تياره بسبب الشبهات التي تلاحقه بتنظيم تعيينات غير مشروعة في وزارة الكهرباء. ومنع بيان نشر بتوقيع الصدر

في خطوة بدت وكأنها ضمانة لتمكينه من قيادة الدولة وإيران نفسه كزعيم لها أعلن زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر عن غلق كافة مقرات ميليشيات "سرايا السلام" التابعة له مستثنيا محافظات النجف وكربلاء وصالح الدين وسامراء وبغداد، في تمش ترفضه الميليشيات الموالية لإيران التي تتخوف من أن يتم حلها في وقت لاحق وحصر السلاح بيد الدولة ما يضعف نفوذها.

بغداد - أعلن مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري في العراق عن غلق كافة مقرات ميليشيات "سرايا السلام" التابعة له، مستثنيا محافظات النجف وكربلاء وصالح الدين وسامراء وبغداد. ويريد الصدر بهذا الإجراء أن يقدم نفسه كزعيم دولة، وأنه على هذا الأساس ليس بحاجة إلى ميليشيات، وأنه يرمع في حال تولي تياره السلطة أن يقوم بحل "سرايا السلام" كليا أو دمجها في القوات المسلحة العراقية.

وتخشى الميليشيات الولائية التابعة لإيران أن تكون هذه الخطوة بمثابة تهديد لكي يجبرها على عمل الشيء نفسه لكي يتم حصر كل السلاح بيد الدولة.

وكانت ميليشيات الحشد الشعبي رفضت هذا المنهج، قائلة إنها يجب أن تبقى كقوة موازية للدفاع عن سيادة العراق" ولمواجهة عودة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وتتطلع الأحزاب والجماعات الموالية لإيران إلى أن يحظى الحشد الشعبي بالمنزلة ذاتها التي يتمتع بها الحرس الثوري الإيراني، إلا أنها تواجه معضلة هي أن الحرس الثوري الذي أنشأه روح الله الخميني المرشد السابق لإيران كان بمثابة بديل لحماية الثورة الإسلامية

للمرة الأولى عن دفع مساهماته المالية السنوية البالغة أكثر من 150 مليون دولار، بسبب ما أرجعه مسؤولون في الاتحاد إلى "أسباب فنية".

وقال مسؤولون أوروبيون وفلسطينيون إن عدم تحويل الأموال من الاتحاد الأوروبي يعود إلى مراجعة يجريها كل ثلاث سنوات على ميزانيته، التي يقزها كل سبع سنوات.

وزارة المالية الفلسطينية دعت الدول المانحة لإعادة مساعداتها إلى مستوى 2018 بعد تراجعها بـ 90 في المئة العام الحالي

للمرة الأولى عن دفع مساهماته المالية السنوية البالغة أكثر من 150 مليون دولار، بسبب ما أرجعه مسؤولون في الاتحاد إلى "أسباب فنية". وقال مسؤولون أوروبيون وفلسطينيون إن عدم تحويل الأموال من الاتحاد الأوروبي يعود إلى مراجعة يجريها كل ثلاث سنوات على ميزانيته، التي يقزها كل سبع سنوات.

وقال أبوهولي للإذاعة الفلسطينية الرسمية إن "أونروا انتهت من إعداد استراتيجيتها التي ستعرضها على الدول المضيفة. لإقناع العالم بمدى حاجة اللاجئين على هذا الدعم وتأثيراته المباشرة عليهم".

وذكر أن الوكالة ستحارب خلال المؤتمر مسألة التشكيك في عملها، لإقناع كل الممولين بضرورة تقديم الدعم لها، مشيرا إلى أن ثلاثين دولة ستشارك في المؤتمر، من بينها الولايات المتحدة.

وأفاد أبوهولي بأنه يجري ترتيب لقاء الأسبوع المقبل مع القنصل الأمريكي في القدس، للباحث حول رؤية الولايات المتحدة خلال مؤتمر المانحين، مضيفا أن هناك جهودا تجري مع الأردن ومختلف دول العالم، لإجراح المؤتمر وتوفير الدعم اللازم لأونروا.

وكانت العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي شهدت توترا بسبب تراجع الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن إجراء الانتخابات العامة التي كانت مقررة في مايو الماضي، بسبب رفض إسرائيل إجراءاتها في القدس.

ودعت وزارة المالية الفلسطينية مؤخرا الدول المانحة لإعادة مساعداتها للخدمة الفلسطينية إلى مستوى 2018، موضحة أن هذه المساعدات تراجعت بنسبة 90 في المئة العام الحالي مقارنة مع 2020. ومن جهة أخرى، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبوهولي إن التحضيرات متواصلة لإنجاح مؤتمر المانحين لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، الذي سيعقد في الـ16 من الشهر المقبل.